

مشروع الغاز الصخري يضح دماء جديدة في الحراك الجزائري

تسريبات تشير إلى مقايضة باريس تعاملها مع السلطة بتنفيذ الاتفاق مع شركة توتال



رفض واضح.. أرضنا ليست للبيع

الغاز الصخري. وقال تبون "إننا لن نعيد ارتكاب خطأ عين صالح"، في إشارة إلى المشروع السابق الذي وقع تجميده لأن مكان تفيذه كان قريبا من المناطق السكنية. وتابع "سنهت بمسألة البيئة والحفاظ على الحياة الطبيعية للسكان، وسيفتح نقاش في هذا الغرض"، لكنه لم يوضح مدى امتلاك البلاد للتكنولوجيات الحديثة المحافظة على البيئة أو قدرة تحكم الشركات التي ستنفذ المشروع على هذه التكنولوجيات والأخطار التي تهدد المخزون المائي للبلاد.

مشروعات استكشاف واستغلال الغاز الصخري. وسبق للرئيس الجزائري السابق عبدالعزيز بوتفليقة أن تدخل لتجميد مشاريع دخلت حيز التنفيذ في منطقة عين صالح، بعد احتجاجات قوية من طرف الأهالي في عام 2014. وبمجرد إثارة الملف مجددا من طرف السلطة الحالية، عادت الاحتجاجات ضد المشروع إلى الواجهة وزادت زخم مختلف المظاهرات التي عاشتها الجزائر الجمعة الماضية. وجاء تصريح الرئيس تبون مرتبكا أمام وسائل الإعلام، حينما تناول ملف

وقال المحلل السياسي، إسماعيل معارف، إن "فرنسا التي تمنع استغلال الغاز الصخري على أراضيها، لا تمنع أن يتم ذلك على الأراضي الجزائرية". وأضاف أن "تفاعل قصر الإليزيه مع السلطة الجزائرية تمت مقايضته باستحواذ توتال على المشروع المذكور". وترشح السلطات الجزائرية، وفق مصادر مختلفة، العديد من مناطق جنوب البلاد وهي مناطق صحراوية من بينها مدن ورقلة وأدرار وتمنراست واليزي لأن تكون حيزا جغرافيا لأولى

ووفق تسريبات دبلوماسية، كان تنفيذ الاتفاق بين الحكومة الجزائرية وشركة توتال من ضمن محاور زيارة وزير الخارجية الفرنسي جون إيف لودريان الأسبوع الماضي إلى الجزائر. وتقول نفس المصادر إن باريس قاومت الاعتراف والتعامل مع السلطة الجديدة في الجزائر بقيادة الرئيس تبون مقابل تفعيل الاتفاقية المذكورة، وأن إشارات تبون في لقائه الأول مع وسائل الإعلام المحلية تنطوي على تلميحات لهيئة الرأي العام من أجل قبول المشروع كحل لإنقاذ البلاد.

أخذت الاحتجاجات السياسية في الجزائر بعدا جديدا في الأسبوع التاسع والأربعين برفعها شعارات رافضة وهتافات منددة بمشروع الغاز الصخري، الذي ألمح إليه رئيس الجمهورية في أول لقاء له مع الصحافة المحلية. وانضمت إلى الحراك الشعبي ضد النظام مظاهرات جديدة في مدن جنوبية مرشحة لأن تحتضن أولى تجارب هذا المشروع.

صابر بليدي

الجزائر- رفع المحتجون في الجمعة التاسعة والأربعين من عمر الحراك الجزائري، الذي بدأ قبل نحو عام، شعارات قوية ضد السلطة الجزائرية وضد الحكومة الفرنسية بسبب اتفاق غير معلن حول ترشيح شركة "توتال" الفرنسية لاستكشاف واستغلال الغاز الصخري في الجزائر. وزاد سكان مدن جنوبية على غرار عين صالح من زخم الاحتجاجات التي عمت أنحاء البلاد الجمعة الماضية. وكان الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون قد المص، في لقاء له مع مؤسسات إعلامية محلية حكومية وخاصة، إلى حتمية تنفيذ مشروع الغاز الصخري باعتبار أنه ملائم لإنقاذ البلاد من أي أزمة اقتصادية خانقة، لإسليما في ظل تاكل رصيد البلاد من العملة الأجنبية التي تراجعت لتصل حاليا إلى 60 مليار دولار حسب التقديرات الأخيرة، بعدما كان في عام 2014 في حدود 200 مليار دولار.

لقاء الإعلامي الأول لتبون
قدم فرصة ذهبية للحراك
الشعبي من أجل تجديد
خطابه وتوسيع زخمه من
خلال إعادة طرح ملف
استخراج الغاز الصخري

واعتبر ملاحظون للشأن الجزائري أن اللقاء الإعلامي الأول للرئيس تبون لم يكن موفقا بالمطلق، مشيرين إلى أنه قدم فرصة ذهبية للحراك الشعبي من أجل تجديد خطابه وتوسيع زخمه من خلال إعادة طرح الجدل حول ملف

ملاحم اتفاق فني حول إدارة سد النهضة تبشر بنجاح اجتماع واشنطن

عدم التوصل إلى صيغة اتفاق نهائية سببه الخلاف حول وضع منظومة لفض النزاعات المتوقعة

وأجبرت مصر على عدم التعنت في طلباتها، وهو ما نتج عنه تراجع القاهرة عن طلب ملء السد لفترات طويلة زمنيا. وعلى عكس المتوقع، لعبت واشنطن دورا حياديا وفعالا في تقريب وجهات النظر، ولم تنحز إلى طرف على حساب الآخر، وهو ما فرض على الدول الثلاث التوافق سريعا وعدم إرجاء الأمر إلى مباحثات أخرى مضنية.

ويتفق العديد من الخبراء على أن التحدي الحقيقي لنجاح اجتماع واشنطن المقبل، يرتبط بتريخمة العناصر الغامضة في البنود الستة المتفق عليها وتحويلها إلى اتفاق نهائي قابل للتطبيق.

وشدد هؤلاء على أهمية النقاط المعنية بكيفية التعاون في التشغيل وآلية ذلك والكمية المتدفقة، والتي سيتم إلزام إثيوبيا بها في الحالات المختلفة لإيراد النهر، وكيف يمكن فض المنازعات بسبب التغير في كمية الفيضان.

وأشار سيلاسي إلى أن الوضع يفرض على الجميع التحلي بالتفؤل والحذر معا، لأنه على مدار سنوات طويلة ظهرت بوادر انفراجة ثم انتهت بالفشل مثل اتفاق الخرطوم في مارس 2015، والذي لم يات بنتائج ملموسة حتى الآن.

وتبقى الآن أمام الوفود الثلاثة بلورة الرغبة الحقيقية في إنهاء أزمة سد النهضة، والتي تتراوح بين التنازلات المشتركة من كل جانب ووضع نقاط شاملة لكل أزمة تطفو خلال عملية استكمال السد، وهي فترة طويلة قد تصل إلى ست سنوات.

ويقول متابعون إن هناك طموحات ليكون سد النهضة قناة لتعزيز التعاون الإقليمي بين دول حوض النيل الشرقي، الأمر الذي يعكس إيجابا على المشروعات التنموية الطموحة في المنطقة وتقليل حدة التوترات.

مع رؤساء الوفود الثلاثة، وعد فيه بإقامة حفل كبير عند توقيع الاتفاق النهائي، ما يعني أن واشنطن اتخذت الترتيبات اللازمة لهذا الهدف.

ولوح كل وفد بتحقيق انتصار لبلاده وموقفها من سد النهضة. فقد اهتم السودان بتسليط الضوء على دوره في تيسير التفاهم بين مصر وإثيوبيا، وإشادة الإدارة الأميركية برؤية الخرطوم،

لم يتم إعداد مسودة شاملة للنقاط المتفق عليها سابقا، لكن اللجان الفنية توصلت إلى اتفاق بشأن مراحل ملء السد، ما يعني تخطي مشكلات مركزية

وروجت أديس أبابا لانتصارها مع حصولها على موافقة مبدئية بشأن ملء السد قبل نهاية العام الجاري، وأن الاجتماعات كانت ناجحة من حيث حماية المصالح الوطنية.

وأوضح وزير الري الإثيوبي، سيلشي بيكلي، أن المفاوضات أفضت إلى التوصل إلى اتفاقات تحمي مصالح البلاد المائية، مشددا على الأهمية التي تنطوي عليها عملية ملء السد بحلول نهاية هذا العام.

وقال الصحافي الأمريكي من أصول إثيوبية، دنبال تاي سيلاسي، إن هناك اتجاها في أديس أبابا للتهدئة العامة، والتفؤل بالاتفاق القادم لأن القضية باتت الآن أقرب إلى النجاح أكثر من أي وقت مضى، وثمة فرصة كبيرة لتبديد الخلافات.

وأكد سيلاسي، في تصريح لـ"العرب"، أن الإدارة الأميركية مارست دورا قويا للوصول إلى اتفاق نوعي،

المتدفقة وشروط أخرى ستستف على الدول الثلاث لاحقا.

وأوضحت المصادر نفسها إلى أن السبب الذي يعرقل الوصول إلى صيغة اتفاق نهائي هو الخلاف حول وضع منظومة لفض النزاعات المتوقعة بين مصر وإثيوبيا، وهذه يمكن تجاوزها بالقليل من الحكمة وتغليب المصالح المشتركة.

وطالبت القاهرة خلال اجتماعات الخرطوم بتضمين الاتفاق بندا يطالب بحل الخلافات بين الدول الثلاث والمتعلقة بتشغيل السد، وهو ما تراه أديس أبابا يفرض قيودا مسبقة عليها.

واتفقت اللجان الفنية والقانونية في اجتماع الخرطوم على إرجاء النقاش حول تلك النقطة إلى اجتماعات واشنطن التي ستبدأ الثلاثاء المقبل، وتحتاج إلى موقف حازم من الأطراف الثلاثة، ينهي التلاعب بالألفاظ أو استخدام بعض الحيل التي تعطل التسوية النهائية.

ويعد وضع آلية لفض المنازعات عند إعادة ضبط سياسة التشغيل بسبب التغيرات في كمية الفيضان من فترة لأخرى، مسألة حيوية لأنها معنية بالمستقبل وآفاقه، وأساسية لحل أزمات متوقعة ليس فقط مع إثيوبيا، إنما أيضا مع المشروعات المطروحة في بلدان تتشارك في نهر النيل وترغب في الاستفادة المادية منه.

ويبدو المقترح الأمثل لحل هذه المشكلة إنشاء مجلس بين الدول الثلاث لإدارة الأنهار المشتركة بين مصر والسودان وإثيوبيا، وليس إدارة سد النهضة فقط، ويتم عمل منظومة متكاملة تربط المشروعات والسدود ونظم التعامل مع الأمطار والري لنهر النيل بروافده.

وتتميل الصورة أكثر نحو التفؤل منذ انتهاء اجتماع واشنطن الذي تضمن لقاء ضم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

الماضين، تبشر بتفاهات كبيرة حول قواعد تسوية الأزمة وتجاوز الكثير من العقبات.

وأوضحت المصادر أن اللجان الفنية لم تستطع إعداد مسودة شاملة للنقاط الست المتفق عليها في اجتماع واشنطن الماضي، غير أنها توصلت إلى مسودة تحوي اتفاقا بشأن مراحل ملء وتشغيل السد، ما يعني تخطي جملة من المشكلات المركزية.

وتمخضت اجتماعات الخرطوم عن قيام اللجان بوضع إطار زمني عام لعملية ملء بحيرة السد خلال موسم الأمطار في الفترة بين شهري يوليو وأغسطس من كل عام، ويمكن أن تمتد لشهر سبتمبر بناء على كميات المياه

واختتمت الخميس اجتماعات فنية تمهيدية في الخرطوم، وضعت ملاحم لاتفاق تشبه نهائي بين الدول الثلاث، لكنها لم تصل إلى مسودة اتفاق شاملة كما كان منتظرا منها قبل الدخول في مناقشات بواشنطن.

ومن المنتظر التوصل إلى توافق نهائي يحل الأزمة المستمرة لسد النهضة منذ تسع سنوات، ويتم وضع مرجع فني وقانوني لإدارة مياه الأنهار وحماية مصالح دول منطقة حوض النيل.

وقالت مصادر مصرية قريبة من المفاوضات حول ملف سد النهضة، لـ"العرب"، إن اجتماعات اللجان القانونية والفنية التي انعقدت في الخرطوم يومي الأربعاء والخميس

محمود زكي

القاهرة - تستعد وفود مصر والسودان وإثيوبيا لزيارة واشنطن والخرطوم في آخر جولات مفاوضات أزمة سد النهضة الإثيوبي بحضور وزير الخزانة الأمريكي وممثل عن البنك الدولي، يومي الثلاثاء والأربعاء، والدخول في حوارات حاسمة ونهائية بعد سلسلة من الجولات تذبذبت فيها النتائج، وبدأت أخيرا تميل نحو تحقيق تقدم ملموس. واستقر وزراء الخارجية والمياه في كل من مصر والسودان وإثيوبيا على التوافق حول مبادئ عامة تتكون من ستة بنود، أصبحت بمثابة حجر أساس قوي للحد من أضرار سد النهضة.



تفؤل حذر